لدغة

كلام مصطفى الفقي وعماد الدين أديب الأخير..
مش عارف ليه بيفكرني بـ "تعديل الهوانم"
الذي عدل الدستور لصالح استمرار السادات!
كوبرا

انتخب لولاية رئاسية ثانية بنسبة 97,08٪.. وصاحب السمو وخادم الحرمين والرئيس الأميركي هنأوه بالفوز

السيسي: لم يخب رهاني على المصريين يوماً ولم يخذلني إخلاصهم

القاهرة ـ خديجة حمودة ووكالات

أعلنت الهيئة الوطنية للانتخابات فوز الرئيس عبدالفتاح السيسي برئاسة مصر لولاية ثانية مدتها 4سنوات.

وأكد المستشار إبراهيم لاشين، رئيس الهيئة في مؤتمر صحافي عقدته الهيئة امس لإعلان نتائج الانتخابات الرئاسية في مصر التي جرت أيام 26 و27 و28 مارس الماضي بالداخل، وأيام 16 و17 و18 مارس الماضي بالخارج، فوز السيسي بنسبة 97,08٪ حيث حصل على 21 مليونا و835 ألفا و378 صوتا، فيما حصل منافسه المرشح موسى مصطفى موسى على 656 ألفا و645 صوتا بنسبة 2,9٪، بينما بلغت جملة الأصوات الباطلة 1,6 مليون بنسبة.

وكشف أن عددا من أدلوا بأصواتهم في الداخل والخارج 24 مليونا و970 ألفا بنسبة مشاركة بلغت 41,05٪. وأضاف أن المصريين بالخارج أدلوا بأصواتهم في 139 لجنة بـ 124 دولة حول العالم، بينما أدلى المصريون في الداخل بأصواتهم في 13 ألفا و678 لجنة منتشرة في محافظات مصر. وأضاف أن «الانتخابات خرجت بالشكل اللائق بمصر وشعبها وتمت في أجواء كاملة من الشفافية والنزاهة والحيادية وسيادة القانون وتحت إشراف قضائي كامل حيث أشرف عليها 18 ألفا و808 قضاة فضلا عن مراقبة منظمات المجتمع المدني المصرية والأجنبية».

وعقب اعلان الهيئة الوطنية للانتخابات فوزه في الانتخابات وجه الرئيس عبدالفتاح السيسي كلمة الى الشعب المصري، قال فيها:

«شعب مصر العظيم.. أيها الشعب الأبي الكريم.. الذي يثبت في كل وقت وحين أنه شعب نابض بالحياة.. وقادر على تحدي التحدي ذاته.. شعب قادر على إنفاذ إرادته الحرة وإعلائها فوق أية أهواء أو مصالح.. إلا مصالح الوطن وغاياته.. أتحدث إليكم مجددا معكم عهد الصدق والشفافية الذي عاهدتكم عليه وأتجرد في خطابي إليكم من قواعد اللغة الرسمية، أو التراكيب اللغوية المعتادة.. سأحدثكم بمشاعر الفخر والاعتزاز التي أحاطتني.. وأنا أتابع عن كثب مشاهد احتشادكم أمام لجان الاقتراع.. ولم يكن احتشادكم بهذه الصورة الوطنية المبهرة.. من أجل اختيار شخص يرأس الدولة.. بل كان احتشادا لتجديد العهد على مسار وطني.. انحاز أبناؤه له وقرروا الاستمرار في خوض معركتي البقاء والبناء».

وأضاف: «أبناء مصر الكرام.. إن فخري واعتزازي بكم مسألة راسخة في يقيني.. وثقتي في عبقرية الأمة المصرية لا تحتمل الشك أو التأويل.. وعلى الدوام كانت اختياراتي الوطنية المنحازة لإرادة المصريين نابعة من هذه الثقة.. ومن يقيني بأننا أمة عظيمة تستشعر الصدق وتصدقه.. بمقدار ما تستشعر كذب من يتاجر بأحلامها ومستقبلها وتثور عليه».

وتابع: «أقول لكم بكل الصدق والتجرد.. إن كل التحديات التي واجهناها.. وكل المشكلات التي اقتحمناها.. وكل الأزمات التي عبرناها.. كان السر في تحقيق الانتصار عليها هو الرهان الصادق على عبقرية هذا الشعب وثراء خلفيته الحضارية والثقافية وتاريخه الممتد بامتداد الحضارة ذاتها.. ولم يخب رهاني على المصريين يوما ولم يخذلني إخلاصهم وحماسهم وتجردهم.. واستنهضنا معا قدرات الأمة بكل مكوناتها وأعمدتها.. وها هو الوطن العظيم يرسم لنا وبنا لوحة وطنية رائعة.. مرة أخرى لوحة لم يستثن منها أحدا.. وكان مشهد الاصطفاف الوطني لكل أطياف النسيج المصري.. مبهرا وباعثا على الأمل. فها هي الأسرة المصرية تتقدم بثبات وطمأنينة.. شبابا مفعما بالحماس والأمل.. وشيوخا يؤدون حق الوطن.. وعمالا يصنعون المجد.. وفلاحين يزرعون الحلم.. وتقدمتهم المرأة المصرية صوت الضمير.. وأيقونة التحدي.. رمز التضحية والصلابة في مواجهة التحديات.. مما رسخ لدي اليقين بأنها هي أعظم جملة مصرية في سجل الشرف الوطني.. وقد كان هذا الاصطفاف الوطني دليلا دامغا على قوة ومتانة البناء المصري وصلابته.. في مواجهة ممن أرادوا هدمه».

واستطرد الرئيس السيسي قائلا: «ازدانت تلك اللوحة الوطنية بأبطال مصر من القوات المسلحة والشرطة المدنية الذين عقدوا العزم على توفير أقصى درجات التأمين والسلامة لجموع الشعب المصري وحمايتهم.. وهم يعبرون عن إرادتهم وتحت إشراف قضائي كامل من قضاة مصر الأجلاء الذين عبروا عن الشفافية والتجرد بكل صدق وإخلاص».

واكد بالقول: «شعب مصر العظيم.. ليس لدي ما أقوله لكم سوى أن أتوجه إليكم جميعا بالتحية والتقدير والاحترام.. على ما بذلتموه وتبذلونه من أجل مصر.. ذلك الوطن العزيز.. وأعدكم وعد الصدق المبين بأن أظل على عهدي معكم.. مخلصا في عملي غير مدخر لجهد من أجل رفعة وطننا العظيم.. وساعيا لبناء مؤسساته بكل ما أوتيت من قوة وعزيمة.. وباحثا عن مكانته بين الأمم.. عاقدا العزم على تحقيق التنمية والاستقرار.. وتوفير الحد اللازم من جودة الحياة لأبنائه.. وأعدكم بأن أعمل لكل المصريين دون تمييز من أي نوع.. فالذي جدد الثقة بي وأعطاني صوته لا يختلف عمن فعل غير ذلك.. فمصر تسع كل المصريين.. مادام الاختلاف في الرأي لم يفسد للوطن قضية.. والمساحات المشتركة بيننا أوسع وأرحب من أيدلوجيات محددة أو مصالح ضيقة.. ولعل العمل على زيادة المساحات المشتركة بين المصريين سيكون على أولويات أجندة العمل الوطني خلال المرحلة المقبلة. وبهذه المناسبة العظيمة أتوجه بالشكر والتقدير للسيد موسى مصطفى موسى.. والذي خاض وأعضاء حملته الانتخابية منافسة وطنية شريفة ومتحضرة دللت على ما يتمتع به من حس وطني عال وأداء سياسي راق».

وتابع الرئيس السيسي السيدات والسادة.. إن هذا الوطن العظيم يستحق منا أن نعمل من أجله.. فنزرع له الأمل.. ونصنع له المستقبل.. ونكتب له تفسير حلمه.. ونرسم له طريقا للغد.. يعبر به نحو ما يستحقه ويليق بتضحيات أبنائه.. إن مصر لن يبنيها أو يحميها سوى أبنائها.. هذه نبوءة التاريخ التي ستحققها الجموع من أبناء أمتنا.. مرددين في كل وقت وحين «تحيا مصر.. تحيا مصر.. تحيا مصر».

هذا، وبعث صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد ببرقية تهنئة إلى الرئيس عبدالفتاح السيسي أعرب فيها سموه، رعاه الله، عن خالص تهانيه بمناسبة فوز الرئيس المصري في الانتخابات الرئاسية رئيسا لجمهورية مصر العربية الشقيقة لفترة رئاسية جديدة متمنيا سموه للرئيس السيسي كل التوفيق والسداد لمواصلة قيادة مسيرة الخير والنماء للبلد الشقيق، مشيدا سموه بالعلاقات التاريخية والمتميزة والراسخة التي تربط الكويت بشقيقتها جمهورية مصر العربية ومؤكدا سموه التطلع الدائم والحرص المشترك على تعزيز أواصر هذه العلاقات والارتقاء بأطر التعاون المشترك بينهما في مختلف المجالات إلى آفاق أرحب خدمة لمصلحتيهما، سائلا سموه المولى تعالى أن يديم عليه موفور الصحة والعافية وأن يحقق لجمهورية مصر العربية وشعبها الشقيق كل ما تتطلع إليه من نمو وازدهار ورخاء.

كما أجرى صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد مساء امس اتصالا هاتفيا بأخيه الرئيس عبدالفتاح السيسي هنأ خلاله فخامته بفوزه في الانتخابات الرئاسية لفترة رئاسية جديدة وبنجاح العملية الانتخابية التي تمت بكل سهولة ويسر وما اتسمت به من حسن إعداد وتنظيم مجسدة بذلك الروح الوطنية العالية، متمنيا سموه له كل التوفيق والسداد لمواصلة قيادة مسيرة الخير والنماء للبلد الشقيق ودوام الصحة والعافية له ولتحقيق المزيد من التقدم والازدهار لجمهورية مصر العربية الشقيقة وشعبها الكريم.

وقد أعرب الرئيس السيسي عن خالص شكره وتقديره لصاحب السمو الأمير على هذه المبادرة الأخوية الكريمة وعلى ما أبداه سموه من طيب المشاعر التي تجسد عمق أواصر العلاقات التاريخية والمتميزة التي تربط البلدين والشعبين الشقيقين، متمنيا فخامته لسموه موفور الصحة والعافية ولدولة الكويت وشعبها كل التقدم والازدهار في ظل القيادة الحكيمة لسموه.

وبعث سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد ببرقية تهنئة إلى الرئيس عبدالفتاح السيسي ضمنها سموه خالص تهانيه بمناسبة فوزه في الانتخابات الرئاسية لفترة رئاسية جديدة متمنيا له كل التوفيق والسداد وموفور الصحة ودوام العافية ولجمهورية مصر العربية الشقيقة وشعبها الكريم المزيد من النماء والازدهار. كما بعث سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك ببرقية تهنئة مماثلة.

وفي نفس السياق، أجرى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز اتصالا هاتفيا امس بالرئيس عبدالفتاح السيسي هنأه فيه بفوزه في الانتخابات الرئاسية بولاية ثانية، حسب ما جاء على وكالة الأنباء السعودية «واس».

وأعرب الملك باسمه واسم شعب وحكومة السعودية عن أجمل التهاني للسيسي، مؤكدا أن هذا الفوز الكبير بثقة الشعب المصري أتى نتيجة للجهود المتميزة للسيسي في المجال التنموي ومكافحة الإرهاب.

وأشاد الملك سلمان بهذه المناسبة بتميز العلاقات التي تربط بين البلدين والشعبين الصديقين، التي يسعى الجميع لتعزيزها وتنميتها في المجالات كافة.

من جهته، عبر السيسي عن شكره وتقديره لخادم الحرمين الشريفين لمواقفه المشرفة وللشعب السعودي على مشاعرهم النبيلة تجاه مصر وشعبها.

من جانبه، صرح بسام راضي المتحدث باسم الرئاسة المصرية بأن السيسي أكد خلال الاتصال على عمق ومتانة الروابط السعودية ـ المصرية وما يجمعهما من مصير واحد.

وأكد السيسي حرص مصر على مواصلة العمل على تعزيز علاقات الشراكة الاستراتيجية القائمة بين البلدين خلال الفترة المقبلة لصالح شعبي البلدين، وكذلك الأمتين العربية والإسلامية.

من جهة اخرى، تلقى الرئيس السيسي اتصالا هاتفيا من الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

وصرح السفير بسام راضي المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، بأن الرئيس ترامب تقدم بخالص تهنئته للرئيس السيسي على الفوز في الانتخابات الرئاسية وما أظهرته النتائج النهائية من ثقة الشعب المصري في سيادته، معربا عن أطيب التمنيات لمصر بدوام التقدم والازدهار، وحرص الولايات المتحدة على تعزيز العلاقات الاستراتيجية التي تربطها بمصر ومواصلة التشاور والتنسيق بين البلدين حول الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

الرئيس السيسي ملقيا كلمة عقب فوزه بالانتخابات الرئاسية امس

لمشاهدة الفيديو أو يمكن استخدام QR كود أو

طيب!!!

بقلم: حسام فتحي
h.fathy@alanba.com.kw
@hossamfathy66

مبروك.. ولكن

.. نقول كمان.. فالتكرار يعلم الشطار، تنص المادة 140 من دستور مصر على أنه: «ينتخب رئيس الجمهورية لمدة أربع سنوات ميلادية، تبدأ من اليوم التالي لانتهاء مدة سلفه، ولا يجوز إعادة انتخابه إلا لمرة واحدة».. أكرر.. «إلا لمرة واحدة».

والمادة 226 من الدستور تؤكد: «.. وفي جميع الأحوال، لا يجوز تعديل النصوص المتعلقة بإعادة انتخاب رئيس الجمهورية، أو بمبادئ الحرية أو المساواة، ما لم يكن التعديل متعلقا بالمزيد من الضمانات».

.. وقبل أن «تصنفوني».. أؤكد أنني قد صوَّت مؤيدا الرئيس السيسي لفترة رئاسية ثانية، بل ودعوت للنزول إلى لجان الاقتراع، وكنت أتمنى منذ البداية أن ينص الدستور على أن تكون الفترة الرئاسية الأولى بعد الثورة استثناءا لمدة 10 سنوات متصلة، يطبق بعدها النص الدستوري الخاص بالسنوات الأربع، لكن ذلك لا يعني أبدا «السكوت» عن الأصوات التي بدأت تعلو مطالبة بتعديل الدستور لتمديد فترة حكم الرئيس لأسباب عديدة.

أولا: منذ بداية فترة الحكم الأولى في 2014 ونحن جميعا نعلم أن الرجل سيستمر فترتين مدتيهما 8 سنوات، تنتهي في 2022، وهي فترة كافية لوضع الأسس والاستراتيجيات وتحقيق الإنجازات وإظهار «الكرامات»، وأعتقد أن السنوات الأربع الأولى كانت «متخمة» بكل ما سبق.

ثانيا: إن واضعي الدستور، وهم يمثلون شعب مصر، ناقشوا أن تكون الفترة الواحدة 4 أو 5 أو 6 سنوات، وتوافقوا على أن تكون 4 سنوات، ويعاد الانتخاب لفترة واحدة، حتى لا تتكرر مأساة حكم الـ 30 عاما!

ثالثا: شخصيا أتفهم وجهات نظر المطالبين بالتمديد ـ مثل د.مصطفى الفقي والأستاذ عماد أديب ـ ولكني اختلف معهما تماما.

أتفهم وجهة نظرهما من منطلق أن ما أفسدته 60 عاما لا تصلحه 8 سنوات فقط، وأن التحديات داخليا وخارجيا كبيرة، لكنني اختلف معهما لأن ذلك الأمر يفتح باب «شر» واسع، ويجعل «الدستور» عرضة لتعديلات أخرى تفقده معناه، والأخطر أنه يضع لبنات «صناعة القائد الضرورة» الذي تضيع البلاد ويتشتت العباد إذا غاب! وهو ما لا يريده كل محب لمصر وأولهم ابن مصر الرئيس عبدالفتاح السيسي الذي أكد أكثر من مرة أنه لا يسعى إطلاقا لتمديد فترة الحكم الواحدة لأكثر من 4 سنوات.

أحترم الرئيس السيسي وأقدر الدور الوطني الذي قام ويقوم به لبناء مصر.. لكني أرفض إرهاصات تؤدي لنتائج «جربناها»!

وحفظ الله مصر وأهلها من كل سوء.

البرلمان يوافق على تشكيل المجلس الأعلى للإرهاب

القاهرة ـ مجدي عبدالرحمن

وافق مجلس النواب في جلسته العامة برئاسة د.علي عبدالعال، امس على مجموع مواد مشروع القانون المقدم من الحكومة بشأن إنشاء «المجلس الأعلى لمواجهة الإرهاب والتطرف»، وأرجأ الموافقة النهائية عليه لجلسة أخرى لأنه من القوانين المكملة للدستور التي تستلزم موافقة ثلثي أعضاء المجلس.

وينص المشروع، المكون من عشرين مادة، في مادته الأولى على إنشاء «المجلس القومي لمواجهة الإرهاب والتطرف»، لمواجهة الإرهاب والتطرف لحشد الطاقات المؤسسية والمجتمعية لمكافحة الإرهاب بكل صوره وأشكاله وتعقب مصادر تمويله والحد من أسبابه، ومعالجة آثاره ويشار إليه في أحكام هذا القانون بالمجلس.. ويتمتع المجلس بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري في ممارسة مهامه وأنشطته واختصاصاته، ويكون مقر المجلس في القاهرة، ويجوز انعقاده في أي مكان آخر يحدده رئيس الجمهورية.

ويحل «المجلس القومي لمواجهة الإرهاب والتطرف» بديلا للمجلس القومي لمواجهة الإرهاب والتطرف، المنشأ بقرار رئيس الجمهورية رقم 355 لسنة 2017 وتنقل إليه كل ماله من الحقوق كما يتحمل ما عليه من الالتزامات.

ويشكل المجلس الأعلى لمواجهة الإرهاب والتطرف برئاسة رئيس الجمهورية وعضوية كل من: رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء والإمام الأكبر شيخ الأزهر وبابا الاسكندرية بطريرك الكرازة المرقسية والقائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع والانتاج الحربي ووزير الأوقاف والوزير المختص بشؤون الشباب والرياضة والوزير المختص بشؤون التضامن الاجتماعي ووزير الخارجية ووزير الداخلية والوزير المختص بشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزير العدل ووزير الثقافة ووزير التربية والتعليم والتعليم الفني ووزير التعليم العالي والبحث العلمي ورئيس جهاز المخابرات العامة ورئيس هيئة الرقابة الادارية.د

علي عبدالعال: نحن نمنح الثقة للحكومة ونحن من يسحبها وسأسترد كرامة المجلس

قال د.علي عبدالعال رئيس مجلس النواب: «نصوص الدستور واللائحة واضحة وهذه أمانة أودعها الأعضاء في عنقي وأنا كفيل بأن اتحمل الأمانة وسأسترد للمجلس كرامته بالطريقة التي يراها متفقة مع الدستور واللائحة وكرامة المجلس».

وأضاف رئيس مجلس النواب: «نحن الذين نمنح الثقة للحكومة ونحن الذين نسحبها».

جاء ذلك ردا على عدد من البيانات العاجلة التي أعرب فيها النواب خلال الجلسة العامة امس عن غضبهم من تصريحات أبوبكر الجندي وزير التنمية المحلية، التي قال فيها إنه يلقي بتوصيات النواب بشأن التعيينات في القمامة، مطالبين بإقالته وعرضه على طبيب نفسي.

عبدالغني لـ «الأنباء»: لا تفرقة بين أبناء مصر في الداخل والخارج في الحصول على الوحدات السكنية

أكد النائب م.محمد عبدالغني القيادي في لجنة الاسكان في مجلس النواب ان البرلمان حريص على توفير الوحدات السكنية والاراضي الصالحة للبناء والمزودة بالمرافق الكاملة للمصريين العاملين بالخارج وبأسعار تكون في متناول الجميع ومن كل فئات العاملين كما هو الحال بالنسبة للمصريين في الداخل واضاف في حواره الخاص مع «الأنباء» ان المصري العامل في الخارج له نفس حقوق المصريين في الداخل لا فرق بينهما على الاطلاق، وإلى تفاصيل الحوار:

مجدي عبدالرحمن

م.محمد عبدالغني

اسعار العقارات في ارتفاع.. ما السبب؟

● علينا ان ناخذ في الاعتبار ان الزيادة لم يكن مقصودا بها على الاطلاق التفرقة بين الحاجزين الحالين والحاجزين في اعلانات سابقة للاسكان الاجتماعي، ولكن نحاول التوفيق بعد ارتفاع تكلفة المباني وهذا واضح في تغييرات سعرية لأننا نعمل وفق آليات السوق ونسعى كلجنة الى دعم الدولة لها.

ما رؤيتك لنظرية ارتفاع الاسعار؟

● زيادة اسعار العقارات خلال هذا العام مستمرة بنسبة 10٪ وقد تصل الى 25٪ بنهاية العام وذلك بسبب زيادة التكلفة الانشائية وارتفاع اسعار الفائدة، ولكن هناك اجراءات من قبل شركات التطوير العقاري تتمثل في تسهيلات اضافية في اساليب السداد كتخفيض المقدمات واطالة مدة سنوات الاقساط بالاضافة لتصغير مساحة الوحدة، وسيقتصر الشراء على الاحتياج الحقيقي للسكن بالاضافة الى ان اتجاه الشراء في السوق العقاري سيتجه الى المناطق الجديدة خاصة في العاصمة الادارية الجديدة.

هل ينتظر لجنة الاسكان عمل شاق في الفترة المتبقية من الدورة البرلمانية الحالية؟

● نعم هناك العديد من القوانين المهمة التي ستطرح على اللجنة على رأسها قانون التصالح والتعامل مع مخالفات البناء على الاراضى الزراعية والذى يشهد جدلا واسعا بين النواب والحكومة على ان تكون الغرامة حسب المنطقة وقيمتها الشرائية انما ترغب الحكومة في ان تكون الغرامة حسب التكلفة الانشائية للوحدة مما يجعل تساوي الغرامة بين منطقة شعبية واخرى مميزة وراقية والبعض يرى انه من الافضل تحديد نسب تتراوح ما بين 10٪ و15٪ من القيمة البيعية للوحدة، وهناك بعض النواب يطالبون بضرورة التصالح مع مخالفات البناء على الاراضي الزراعية على ان يلتزم المخالف بدفع غرامة على المباني بالاضافة الى دفع قيمة استصلاح خمسة امثال المساحة التي تم البناء عليها.

ماذا عن مشروع قانون البناء الموحد؟

● النواب في لجنة الاسكان طالبوا برفع سقف الشروط المتشددة التي تجعل المواطنين يلجأون الى البناء المخالف وفى مقدمة هذه الشروط تسهيل اجراءات التراخيص وخفض نسب الرسوم والانتهاء من التخطيط العام بكل محافظة ومدينة وقرية والذي كان من المقرر الانتهاء منه 2010، ومن اهم المشاكل التي تواجه التمويل العقاري عملية التسجيل لوحدة قائمة بالفعل، ومعروف ان عددا كبيرا من الوحدات غير مسجلة وهذا يتطلب النظر بشكل عام للتطوير العقاري وايجاد آلية بسيطة لجذب الملاك لتسجيل الوحدات بالاضافة لخفض الفائدة على الوحدات التي تم بيعها عن طريق التمويل العقاري مما يحدث حالة من الرواج وزيادة الاقبال على عمليات التمويل العقاري وتتسم بسهولة لأن البنوك ستكون هي الضامن للوحدة.

ماذا تقول عن مشروع الاسكان الاجتماعي؟

● دعني اقول لك ان مشروع الاسكان الاجتماعي من افضل المشروعات القومية التي تقوم بها الدولة لصالح محدودي الدخل مع ضرورة مراعاة الشكوى من مقدمات الوحدة ورفع سن المتقدم الى 50 عاما مع السماح لمن ليس لهم وظائف ثابتة بالتقديم والحصول على وحدة بضمان اثبات الدخل من مكاتب المحاسبة القانونية.

وقول ان هدفنا في لجنة الاسكان ان يحصل المواطن على شقة بشكل لائق وبأسلوب ميسر لأن هذه احد اهم حقوقه الدستورية على الدولة، ولهذا نطالب دائما وزارة الاسكان بخفض سعر الاراضي ليتناسب مع الهدف الرئيسي لتقديم وحدة بسعر معقول لاصحاب الدخول المنخفضة والمحدودة الى جانب ان اللجنة تسعى للتوصية بادخال المرافقة خاصة الصرف الصحي للقرى حيث يوجد 85٪ من القرى في اشد الحاجة لمشروعات الصرف الصحي لحماية المواطن من الامراض وتلوث المياه الجوفية مع وضع خطة زمنية للمناطق الاكثر تضررا.